قانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٩٦

فى شأن صرف منحة لأصحاب المعاشات والمستحقين بمناسبة عيد العمال لعام ١٩٩٦

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه ؛

(المادة الأولى)

تصرف منحة لأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم وعن المؤمن عليهم الذين يستحقون معاشات حتى ١٩٩٦/٤/٣٠ وفقا لأحكام قوانين التأمين الاجتماعى والمعاشات ، والتقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة ، والضمان الاجتماعى ، وبنك ناصر الاجتماعى ، تحدد وفقا لمايأتى :

١ - كامل المعاش المستحق الصرف بالنسبة إلى المعاشات الآتية :

(أ) المعاشات المستحقة وفقا لقانون الضمان الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧

(ب) المعاشات المستحقة وفقا لقانون نظام التأمين الاجتماعى الشامل الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠

(جـ) المعاشات المستحقة من بنك ناصر الاجتماعى بمقدار المعاش المستحق وفقا لقانون نظام التأمين الاجتماعى الشامل الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠

٢ - ثلثا المعاش المستحق الصرف ، بحد أقصى مقداره خمسة وسبعون جنيها ، بحد أدنى مقداره ثلاثون جنيها ، بالنسبة إلى باقى المعاشات المستحقة وفقا لقوانين التأمين الاجتماعى المدنية والعسكرية التى تلتزم بها الخزانة العامة ، أو الهيئة القومية للتأمين والمعاشات ، أو الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية ، أو بنك ناصر الاجتماعى ، بحسب الأحوال .

ولاتستحق هذه المنحة لصاحب معاش العجز الجزئى غير المنهى للخدمة .

(المادة الثانية)

تحسب المنحة على أساس مجموع المستحق لصاحب المعاش أو المؤمن عليه ، بحسب الأحوال ، عن معاش شهر أبريل سنة ١٩٩٦ ، والزيادات والإعانات التى تعتبر جزءا من المعاش .

(المادة الثالثة)

فى حالة وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش توزع المنحة على المستحقين عنه بافتراض وفاته فى ١٩٩٦/٤/٣٠ ، وبنسبة مايصرف لهم من المعاش فى هذا التاريخ .

(المادة الرابعة)

تستحق المنحة المقررة بهذا القانون لصاحب المعاش الموقوف صرف معاشه فى ١٩٩٦/٤/٣٠ بسبب إعادته إلى الخدمة ، وذلك بنسبة المدة التى صرف عنها المعاش خلال الفترة من ١٩٩٥/٥/١ حتى ١٩٩٦/٤/٣٠

(المادة الخامسة)

يجمع صاحب الشأن بين المنح المستحقة له عن المعاشات دون حدود .

وفى حالة الجمع بين المعاش والدخل من عمل ، تصرف المنحة المستحقة عن المعاش ويستكمل لصاحب الشأن من المنحة المستحقة عن الدخل من العمل فى حدود الأحكام المنصوص عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٩ لسنة ١٩٩٦ بمنح العاملين بالحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام والمجندين بالقوات المسلحة والشرطة منحة بمناسبة عيد العمال .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة ، تجمع الأرملة بين المنحة المستحقة عن دخلها من العمل ، والمنحة المستحقة لها عن معاشها عن زوجها دون حدود ، مع مراعاة القواعد الخاصة بصرف كل منحة .

(المادة السادسة)

الحالات التى استحق فيها معاش عن مؤمن عليهم أو أصحاب معاشات قبل ١٩٩٦/٤/٣٠ ولم يبدأ صرف المعاش لها حتى هذا التاريخ ، والحالات الموقوف فيها الصرف فى التاريخ المشار إليه لأى سبب ، تستحق المنحة بمقدار نصيبها ولو جاوز مجموع مايصرف من المنحة لجميع المستحقين عن مؤمن عليه أو صاحب معاش واحد فى هذه الحالات الحد الأقصى أو الحد الأدنى للمنحة بحسب الأحوال .

(المادة السابعة)

تتحمل الخزانة العامة قيمة المنحة المنصوص عليها فى هذا القانون .

(المادة الثامنة)

يصدر وزير التأمينات الاجتماعية ووزير الدفاع والإنتاج الحربى ، كل فيما يخصه ، القرارات المنفذة لهذا القانون .

(المادة التاسعة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٩٦

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٧ رجب سنة ١٤١٧ هـ

(الموافق ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٩٦م) .

حسنى مبارك